ORGANIZATION OF AFRICAN UNITY
Secretariat
P. O. Box 3243

منظمة الوحدة الافريقية
السكرتاريه
ص. ب. ٣٢٤٣

ORGANISATION DE L'UNITE AFRICAINE
Secretariat
B. P. 3243

Addis Ababa اديس ابابا

مجلس الوزراء

الدورة العادية الخامسة والعشرون

كمبالا – يوليو سنة ١٩٧٥

CM/656 (XXV)

تقرير

الامين العام الادارى حول نشاط المجموعة الافريقية

فى منظمة الامم المتحدة

ORGANIZATION OF AFRICAN UNITY
ARCHIVES
REFERENCE
ORGANISATION DE L'UNITE AFRICAINE

(١)

تقـــــــــــــرير

الامين العام الادارى حول نشاط المجموعة الافريقيـة فى منظمة الامم المتحـــــــدة

-

١ــ تمهـــــــيد :

يغطى هذا التقـــرير الفترة من يناير ١٩٧٤ الى مارس سنـــــة ١٩٧٥ وينقسـم الى ثـلاثة اجزاء :

١) نشاط المجموعة الافريقيـة خلال الدورة التاسعـــــــة والعشرين للجمعيـة العامة لمنظمة الامم المتحدة .

٢) العلاقات بين الامانة التنفيذيـة لمنظمة الوحـــدة الافريقيـة والامانة العامة لمنظمة الامم المتحدة .

٣) النشاطات الاداريـة والاعلاميـة للامانة التنفيذية .

نشاط المجموعة الافريقيـة خلال الدورة التاسعة والعشرين للجمعيـة العامـــة لمنظمة الامم المتحدة :

لقد اعتبرت اغلبيـة الـرأى العـام العالمى الدورة ٢٩ للجمعيـة العامة لمنظمة الامم المتحدة دورة العالم الثالث عموما ودورة افريقيا بالخصوص

بسبب الانتصارات التي حققتها الدول الافريقية بمساندة اصدقائها من اوروبا الشرقية واسيا وامريكا اللاتينية وان المنظمة الدولية تتفكك يوم من صفتها كاداة في ايدى الكتلة الغربية بزعامة الولايات المتحدة الامريكية واوروبا الغربية • ولقد حققت مواقف العالم الثالث انتصارات بالنسبة لاغلبية المشاكل الكبرى التى طرحت على الجمعية العامة وادى ذلك بالطبع الى نوع من الشعور بالحرمان لدى الغربيين الذين لم يترددوا فى التعبير عن رأيهم القائل بان منظمة الامم المتحدة تجتاز مرحلة تدهور وان مصير عصبة الامم يحدق بها ان لم تتخذ الاجراءات لتجنب ذلك وان هذا الحكم ليترجم فى الواقع عن مخاوف البلدان الغربية امام تلاحم دول عدم الانحياز وبالخصوص امام التلاحم النشط للمجموعة الافريقية فى الامم المتحدة وتضامنها •

وسواء تعلق الامر بالمشاكل السياسية او الاقتصادية فان المجموعة الافريقية قد حققت انتصارات كبيرة وذلك بالرغم مما ابدته الدول الغربية اكثر من مرة من عزم على السيطرة •

المسائل السياسية :

١) التفرقة العنصرية وتصفية الاستعمار :

عقدت المجموعة الافريقية عدة اجتماعات حددت اثناءها الاستراتيجية

(٣)

التى يجب اتباعها اثناء اشغال الدورة وقد قامت بذلك انطلاقا من قرارات الدورة ١١ لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات لمنظمة الوحدة الافريقية المنعقده بمنديشيو وهكذا تم تشكيل لجنة مضيقة لدراسة المشاكل الملموسة المتعلقة بطلب طرد جنوب افريقيا من منظمة الامم المتحدة ثم تم توسيع هذه اللجنة لتعمل كمجموعة اتصال للمجموعة الافريقية •

وبالنسبة لاغلبية الملاحظين فان من اهم الاحداث التى تميزت بها الدورة (٢٥) ما منيت به جنوب افريقيا منذ البداية على مستوى لجنة فحص اوراق الاعتماد • وكالمعتاد فان مندوبى المجموعة الافريقية قد خاضوا المعركة على مستوى هذه اللجنة التى رفضت لاول مرة منذ خمس سنوات وباغلبية خمس اصوات مقابل اربعة اوراق اعتماد وفد جنوب افريقيا للدورة (٢٩) للجمعية العامة وقد عرض فورا تقرير لجنة فحص اوراق الاعتماد على الجمعية العامة التى اعتمدته ودعمته بقرار تطلب فيه من مجلس الامن اعادة النظر فى العلاقات بين جنوب افريقيا ومنظمة الامم المتحدة على ضوء رفض اوراق اعتماد وفدها •

واجتمع مجلس الامن وفى ختام المداولات الهامة التى شارك فيها مندوبو ٤٥ دولة تقريبا ليندد با بسياسة التفرقة العنصرية

تنتهجهـا جنوب افريقيا واحتلالها غيرالشرعى للاقليم الدولـى ناميبيا ـ قام اعضاء مجلس الامن الافريقيين الثلاثة ووفد العراق بعرض مشروع قرار على المجلس واثناء المداولات قام رئيس المجموعـة الافريقيـة بمساعدة الامين التنفيـذى الفعليـة باتصالات مع الوفود التى لم يكن موقفها واضحا تجاه مشروع القـرار وهى وفد استراليـا ووفد البيرو ذلك انمشروع القـرار الافريقى يحتاج لتسعـة اصوات كى يصادق عليه ، وكان لابد من ان تضمن له هذه الاصوات خاصـة وان اصوات الافريقيين (الثلاثة) والصيـن والاتحـاد السوفييتى والعراق وروسيا البيضاء واندونيسيا لاتتعدى الثمانيـة اصوات كان لابد اذا من الدخول فى مفاوضات جديـة مع استراليـا والبيرو خاصـة وان مشروع القـرار كان يحظى بتعاطفهـما منذ البدايـة ٠

وعندما تأكد ان هذيـن البلدين سيصوتان لصالح مشروع القـرار ابتدأ الغربيون بزعامة فرنسا مناورات لم يسبق لها مثيل فى مجلـس الامن فاتصلوا بالامين التنفيـذى واشعروه انه لو لم تعدل الصيغة الاصليـة لمشروع القـرار فانه سيواجه ثـلاث فيتوات عوض لفيتـو واحد الذى كان من المتوقع ان تلجأ اليه الولايات المتحدة وحينها فسر الامين التنفيـذى الى كل من مندوب فرنسا وبريطانيا بانـه

فى المرحلة الحالية وبالنسبة لافريقيا فالامر سيان (سواء استعمل حق الفيتو من دولة واحدة او من ثلاث دول) وانه لو لجأت الثلاث دول الى حق الفيتو فسيسمح ذلك بتوضيح مواقف هذه الدول تجاه سياسة التفرقة العنصرية التى تنتهجها جنوب افريقيا •

وعندما تبين للغربيين فشل هذه المناورة عاودوا الكرة مقترحين ما اسموه بالتعديلات التى رفضها الافريقيون وكانت نتيجة التصويت على مشروع القرار هذا كالاتى : ١٠ اصوات لصالحه و ٣ اصوات ضده وامتنع اثنان عن التصويت (النمسا وكوستاريكا) وعلى اثر هذه النتيجة فان المجموعة الافريقية التى لم تفتر عزيمتها اعتبرت ذلك انتصارا وعلى اية حال فان الدول الافريقية كانت تعلم طوال المداولات بان احدى الدول الغربية ستستعمل حق الفيتو وانما كان الهدف الحصول على اغلبية التسعة اصوات التى تسمح بالمصادقة على مشروع القرار فى حالة عدم اللجوء الى حق الفيتو وقد حصلت المجموعة الافريقية ومشروعها بالفصل على عشرة اصوات وقد اعتبرت اغلبية الوفود المشاركة فى الدورة (٢٩) للجمعية العامة بان افريقيا حققت انتصارا ادبيا كبيرا بالرغم من لجوء ثلاث دول الى حق الفيتو •

وقد طلبت المجموعة الافريقية من رئيس مجلس الامن وعلى ضوء نتائج مداولاته حول مشروع القرار العربى الافريقى عرض تقريره فى اقرب فرصة على الجمعية العامة وهذا ما تم بالفعل واثناء مناقشة التقرير من الجمعية العامة طلبت المجموعة الافريقية من رئيس الجمعية العامة الادلاء بتفسيره لقرار الجمعية العامة القاضى برفض اوراق اعتماد وفد جنوب افريقيا وبشجاعة كاملة وفى وقفه المناضل من اجل قضية افريقيا وبالرغم من الضغوط التى كانت الصحافة الامريكية تسلطها عليه فان رئيس الجمعية العامة اعلن رسميا ودون التباس ان فهمه لقرار الجمعية العامة برفض اوراق اعتماد وفد جنوب افريقيا هو ان هذا الوفد لا يمكن له مواصلة مشاركته فى اشغال الدورة (٢٩) وان عليه بالتالى ان يوقف كل نشاط اثناء هذه الدورة وانسحب بذلك وفد جنوب افريقيا من الجمعية العامة.

وحينها اتصل مندوب المملكة المتحدة بالامين التنفيذى لمعرفة ما اذا كانت المجموعة الافريقية ستتخذ نفس الموقف تجاه وفد جنوب افريقيا فى دورة الجمعية العامة المقبلة وكان رد الامين التنفيذى انه مالم تحصل تغييرات فى سياسة جنوب افريقيا داخل جنوب افريقيا نفسها وتجاه ناميبيا وروديسيا فان الموقف الافريقى لن يتغير.

ومن ناحية اخرى ففى نفس الوقت الذى كان فيه كل من مجلس الامن والجمعية العامة يدرسان مشكلة سياسة التفرقة العنصرية التى

(٧)

تنتهجها جنوب افريقيا ويتخذان القرارات المشار اليها اعلاه فان لجنة السياسة الخاصة - المعهود لها بدراسة مسألة التفرقة العنصرية وتأثيراتها على الشعوب الافريقية والمجموعة الدولية بكل تفاصيلها كانت بصدد مناقشة هذه المسألة.

وعلى اثر العديد من الجلسات توصلت اللجنة للمصادقة على مجموعة خمس قرارات بشأن مسألة سياسة التفرقة العنصرية المتبعة من طرف جنوب افريقيا وقد ادمجت الخمس قرارات في قرار جاء تحت رقم ٣٣٢٠ (الدورة ٢٩) وقد تعلقت الخمس قرارات على التوالي بحظر الاسلحة على جنوب افريقيا واطلاق سراح المسجونين السياسيين والوضع داخل جنوب افريقيا وصندوق الامم المتحدة الخاص بالتعليم في جنوب القارة الافريقية وبرنامج عمل اللجنة الخاصة ضد التفرقة العنصرية.

وفي القرار الخاص بحظر الاسلحة فان الجمعية العامة اذ تعتبر ان التنفيذ الكامل لحظر الاسلحة على جنوب افريقيا اساسي لتجنب تدهور جديد للموقف (ترجو مجلس الامن ان يدرس من جديد وبصفة طارئة مسألة الصراع العنصري القائم بجنوب افريقيا والناجم عن سياسة التفرقة العنصرية المتبعة من طرف حكومة جنوب افريقيا) وذلك بهدف اتخاذ التدابير التي نص عليها الباب السابع من ميثاق منظمة الامم المتحدة وحتى تكف كل الدول عن تزويد جنوب افريقيا بالاسلحة والذخيرة والسيارات

العسكريـــة وتطلق الخيار لها وكل المعدات العسكرية وتضع حـــــدا لتعاونها العسكري مع هذا البلد .

وفي القرار الخاص باطلاق سراح المساجين فان الجمعيـــة العامة بعد ان اكدت ان الشرط المسبق لحل سلمي هو اطـــــلاق سراح زعماء شعب جنوب افريقيا وكل المعارضين لسياسة التفرقة العنصرية المسجونين منهم والخاضعين لاجراءات مضيقة للبت من جنوب افريقيـــا اصدار عفو غير مشروط يشمل كل المساجين واللاجئين السياسيين والغـــاء كل القوانين العنصرية والسماح لشعب جنوب افريقيا بممارسة حق تقرير مصيره .

وفي القرار العام الخاص بالوضع في جنوب افريقيا فان الجمعية العامة تؤكد شرعية كفاح شعب جنوب افريقيا المضطهد بكل الوسائـــل المتاحة له وذلك للقضاء الكامل على التفرقة العنصرية وتناشد المجموعـــة الدولية مساندته كما تندد بنشاط الدول والمصالح الاقتصادية الاجنبيـــة التي تواصل تعاونها مع نظام جنوب افريقيا مخالفة بذلك لقرارات الجمعية العامة ومشجعة لهذا النظام على مواصلته لسياسته غير الانسانية كما تنـــدد بتدعيم العلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية بين اسرائيل وجنـــوب افريقيا وتوصي الجمعية العامة بطرد جنوب افريقيا من المنظمات والمؤتمـــرات الدولية التابعة لمنظمة الامم المتحدة وما دامت تواصل سياسة التفرقـــة العنصرية وتتحدى قرارات منظمة الامم المتحدة الخاصة بناميبيا وروديسيا .

وتجدر الاشارة ان البلدان الغربية قد امتنعت عن التصويت احيانا (فرنسا ـ بلجيكا ـ ايطاليا ـ اليابان ـ هولاندا ـ المملكة المتحدة) او صوتت ضد احدى هذه القرارات الثلاث (الولايات المتحدة ـ المملكة المتحدة ـ هولاندا ـ ايرلندا •)

وبخصوص برنامج عمل اللجنة الخاصة ضد التفرقة العنصرية فان الجمعية العامة طلبت من هذه اللجنة ان تنظم سنة ١٩٧٥ وبالتشاور مع منظمة الوحدة الافريقية ملتقى لاستعراض الوضع الحالى بجنوب افريقيا وبحث الوسائل لتشجيع النشاط العام ضد التفرقة العنصرية •

وقد قررت اللجنة الخاصة تنظيم هذا الملتقى بباريس من ٢٨ ابريل الى ٢ مايو سنة ١٩٧٥ وقد وقع الاختيار على العاصمة الفرنسية بامل تسهيل الاتصال بالرأى العام الاوروبى عامة والرأى العام الفرنسى خاصة لما للحكومة الفرنسية من علاقات مع جنوب افريقيا •

ناميبيا

كما قررت المجموعة الافريقية فى نطاق تنفيذ قرار مقديشو بشأن ناميبيا ان تدعو لعقد اجتماع لمجلس الامن قبل انتهاء الدورة (٢٩) وذلك لاستعراض الوضع فى اقليم ناميبيا الدولى •

(١٠)

وقد اجتمع المجلس يوم ١٧ ديسمبر واعتمد لاول مرة بالاجماع قرارا حول هذه المسألة وطلب مجلس الامن في قراره من جنوب افريقيا ان تأخذ التدابير للاعداد لسحب ادارتها غير الشرعية من ناميبيا وتحويل السلطة الى شعب هذا الاقليم بمساعدة الامم المتحدة.

وفي انتظار تحويل السلطة فان المجلس يطالب جنوب افريقيا باحترام احكام الاعلان العالمي لحقوق الانسان واطلاق سراح المساجين السياسيين ووضع حد لتنفيذ القوانين العنصرية والممارسات السياسية القمعية في ناميبيا ومنح الناميبيين في المهجر كل التسهيلات للعودة الى بلادهم دون شروط ودون خشية التعرض للايقاف او الضغوط او السجن.

كما قرر المجلس ان يجتمع في اجل لا يتجاوز ٣٠ مايو سنة ١٩٧٥ لدراسة رد فعل جنوب افريقيا على هذا القرار والتدابير الملائمة التي يجب اتخاذها طبقا للميثاق اذا اقتضى الامر.

وقد اعتبر بعض الوفود هذا القرار معتدلا جدا وكانت تميل الى اتخاذ قرار لايكتفي بادانة جنوب افريقيا دون التباس لاحتلالها غير الشرعي لناميبيا بل ويتعهد فيه المجلس باتخاذ التدابير الملائمة لتسليط العقوبات على جنوب افريقيا.

ان الوفود الموالية للقرار المعتدل بما فيها وفد حركة سوابو رأت ان المسألة قد اتسمت بمد بطابع مأسوي شديد اثناء اجتماع مجلس الامن لدراسة طرد جنوب افريقيا من منظمة الامم المتحدة وكان من الضروري اذا الوصول الى قرار اجماعي لمجلس الامن لايترك المجال للغربيين لاستعمال حق الفيتو من جديد او الامتناع عن التصويت •

واخذا بعين الاعتبار لهذه العناصر فان المجموعة الافريقية لم تر من الضروري الالحاح على تقديم قرار يفرض عقوبات فورية على جنوب افريقيا كما كانت تنوي ذلك من قبل •

واثناء اعداد هذا التقرير لم تكن هنالك باستثناء تصريحات غير محددة اية اشارة ملموسة الى نوايا جنوب افريقيا الحقيقية بشأن تنفيذ قرار مجلس الامن •

ومن ناحية اخرى فان الجمعية العامة اعتمادا على توصية من اللجنة الرابعة قد اعتمدت قرارا بشأن ناميبيا (رقم ٣٢٩٥) وقد تضمن هذا القرار ستة ابواب واعتمد دون اية معارضة وبامتناع ١٥ دولة عن التصويت : مجموعة الدول الغربية والسويد والدانمارك ومالاوي •

وفي الباب الاول يؤكد القرار من جديد شرعية الكفاح الذي يخوضه شعب ناميبيا بكل ما اتيحت له من وسائل والاعتراف بمنظمة شعب جنوب غرب افريقيا (سوابو) بوصفها الممثل الحقيقي لشعب ناميبيا •

وفى الباب الثالث تسمح الجمعية العامة بفتح مكتب لحركة سوابو بنيويورك لتكون لها صفة المراقب الدائم لدى الامم المتحدة وسيمول هذا المكتب من ميزانية مجلس الامم المتحدة لناميبيا (وقد افتتح هذا المكتب بالفعل وابتدأ نشاطه) .

وفى الباب الرابع المتعلق بحماية الموارد الطبيعية فى ناميبيا تؤكد الجمعية العامة حق شعب ناميبيا فى السيادة الدائمة على موارده الطبيعية وتندد بسياسة الدول التى تواصل مساندتها للمصالح الاجنبية الاقتصادية وغيرها التى تستغل الموارد الطبيعية والبشرية فى ناميبيا وقد ركز البابان المتبقيان على مسائل الاعلام بشأن ناميبيا .

روديسيا الجنوبية :

لقد قامت الجمعية العامة على اثر مناقشات وافية شارك فيها بنشاط ممثلو حركات تحرير زمبابوى وبتوصية من اللجنة الرابعة باعتماد قرارين بشأن روديسيا الجنوبية .

وفى قرارها الاول رقم ٣٢٨٧ اكدت الجمعية العامة من جديد ان كل محاولة للتفاوض مع النظام غير الدستورى على اساس الاستقلال قبل اقامة حكومة تمثل الاغلبية تعتبر منافية لحقوق شعب هذا الاقليم

الثابته ولاحكام ميثاق منظمة الامم المتحدة • كما ركز القرار على مسئوليات بريطانيا العظمى وطالبها باتخاذ كل التدابير اللازمة لاطلاق سراح المساجين السياسيين ولعقد مؤتمر دستورى •

ويشير القرار الثانى الى عمل الحكومات من اجل تكثيف الضغط على حكومة روديسيا لاستدراجها لقبول مبدأ الاغلبية •

وفى نفس المضمار وباشارة خاصة الى جنوب القارة الافريقية فان الجمعية العامة قد صادقت باغلبية واسعة على قرار بشأن نشاط المصالح الاجنبية الاقتصادية وغيرها التى تعرقل تنفيذ الاعلان حول منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة •

وبعد ان ندد ت الجمعية العامة بالتزايد المتواصل لنشاط المصالح الاجنبية الاقتصادية والمالية وغيرها التى تستغل الموارد الطبيعية والبشرية للاقاليم المستعمرة وتكدس الارباح الطائلة على حساب مصالح الاهالى وخاصة بجنوب القارة الافريقية وتصدرها ما نعة بذلك شعوب هذه الاقاليم من تحقيق طموحها الشرعى الى تقرير مصيرها والى الاستقلال اكدت الجمعية العامة من جديد انه باستغلال الموارد الطبيعية بطريقة تهدد بنفادها ومواصلة عملية تكديس الارباح الطائلة وتصديرها واستعمال هذه الارباح لاثراء المستعمرين الاجانب وتدعيم السيطرة الاستعمارية على هذه الاقاليم فان المصالح الاجنبية الاقتصادية والمالية وغيرها التى تواصل نشاطها فى اقاليم جنوب القارة الافريقية المستعمرة

تشكل عقبة كبيرة فى وجه استقلال هذه الاقاليم السياسى وفى وجه تمتع اهاليها بمواردها الطبيعية •

كما طالبت الجمعية العامة الدول المستعمرة وكافة الحكومات التى لم تقدم بذلك حتى الان ان تتخذ كل التدابير القانونية والادارية وغيرها تجاه مواطنيها والشخصيات المعنوية الخاضعة لتشريعها التى لها املاك ونشاط فى الاقاليم المستعمرة وخاصة بافريقيا وتجاه الشركات التى تضر مصالحها باهالى هذه الاقاليم وذلك لوضع حد لهذه النشاطات ولمنع الاستثمارات الجديدة المنافية لمصالح الاهالى •

كما ترجو كل الدول اتخاذ التدابير الفعالة لمنع تدفق رؤوس الاموال وكل المعونات الاخرى بما فيها المعدات العسكرية على الانظمة التى تستعملها لاضطهاد شعوب الاقاليم المستعمرة وقمع حركات تحريرها القومية •

وفى قرارها رقم ٣٢٨٠ الخاص بتنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة فان الجمعية العامة ترجو بالحاح كل الوكالات المختصة والهيئات الاخرى التابعة لمنظمة الامم المتحدة وكل الدول ان تمنح دعما مستعجلا ادبيا وماديا للشعوب المستعمرة بافريقيا والتى تكافح للتحرر من النظام الاستعمارى وتوصى الوكالات والهيئات المعنية باقامة او تدعيم العلاقات والتعاون مع هذه الشعوب وذلك بالتشاور مع منظمة الوحدة الافريقية وبوضع وتنفيذ برامج معونة ملموسة بالتعاون مع حركات

التحرير القومى المصنية ٠

المستعمرات البرتغالية :

لقد كان لمناقشة مسألة المستعمرات البرتغالية مكانة مرموقة فى مداولات الدورة (٢٩) للجمعية العامة بسبب الشروع فى عملية تصفية الاستعمار فى هذه الاقاليم من طرف حكومة البرتغال الجديدة وقد تكلم فى البداية السيد ماريو شواريس وزير خارجية البرتغال فاكد فى تصريحه العام امام الجمعية العامة بطريقة محددة وواضحة ان حكومته تلتزم بمواصلة عملية تصفية الاستعمار حتى نهايتها الحميدة ثم جاء الجنرال جومار رئيس جمهورية البرتغال ليؤكد شخصيا التزامات بلاده نحو المجموعة الدولية كما كان وزير خارجيته قد تعهد بذلك من قبله وتحدث فى الختام السيد انتونيو دالمايده وزير التنسيق فيما بين الولايات فاعطى توضيحات بشأن الجدول الزمنى لتصفية الاستعمار فى كل من جزر الرأس الاخضر وجزر ساو تومى وبرنشيب وانجولا وقد ركزت كل هذه الشخصيات على ضرورة ان تقوم المجموعة الدولية وخاصة الدول الافريقية باقامة علاقات طبيعية وعلى كل المستويات مع البرتغال اذ لم يتبق نزاع كبير بين دول افريقيا المستقلة وحكومة البرتغال الجديدة وعلى اثر هذا النشاط الدبلوماسى من طرف وفد البرتغال تم اعتماد قرارات هامة من طرف الجمعية العامة

عبر فيها عن الثناء المستحق للبرتغال ووجهت فيها النداءات للوكالات المختصة وكل الهيئات التابعة لمنظمة الامم المتحدة لكى ترفع حظرها على حكومة لشبونه •

الصحراء المسماة بالاسبانية واقاليم مستعمرة اخرى :

لقد عرفت مسألة الصحراء المسماة بالاسبانية تطورات هامة خلال هذه الدورة بسبب تقدم المغرب باقتراح يقضى بطرح المسألة على محكمة العدل الدولية وبعد الخطابات الهامة التى القاها وزيرا خارجية المغرب وموريتانيا ومندوباهما الدائمين لدى منظمة الامم المتحدة اتفق الوفدان على مشروع قرار يطلب من محكمة العدل الدولية ان تحدد على اساس الوثائق التى ستقدمها لها كل من المغرب وموريتانيا ما اذا كانت الصحراء المسماة بالاسبانية اقليما لا حاكم عليه •

فى الوقت الذى قامت فيه اسبانيا باحتلال هذا الاقليم واذا ما كانت الحالة على عكس ذلك فما هى العلاقات التى كانت قائمة بين هذا الاقليم من جهة وبين المغرب والكيان الموريتانى من الجهة الاخرى وقد قدم مشروع القرار هذا الى المجموعة الافريقية وعبر الكثير من المندوبين

الافريقيين من انشغالهم لكون مشروع القرار لايأخذ بعين الاعتبار حق شعب الصحراء فى تقرير مصيره وان هذا قد يشكل سابقة خطيرة بالنسبة للدول الافريقية التى كافحت منذ استقلالها من اجل نفس المبدأ • وبعد مناقشات واتصالات عديدة وبعد تشكيل لجنة صياغة تبنت المجموعة الافريقية مشروع القرار الذى تضمن تأكيدا جديدا لحق شعب الصحراء فى تقرير مصيره والذى اشار بوضوح ان الرأى الاستشارى لمحكمة العدل الدولية لن يمس بمبدأ تنفيذ قرار الجمعية العامة رقم ١٥١٤ وقد قامت الجمعية العامة بعد ذلك بالمصادقة على هذا القرار •

ومن بين النتائج الهامة التى تحققت اثناء هذه الدورة القرار الخاص بالتعاون بين منظمة الوحدة الافريقية ومنظمة الامم المتحدة وفى هذا القرار قبلت الجمعية العامة بمبدأ مشاركة حركات التحرير فى اشغال كل لجانها الاساسية وفى كل المؤتمرات التى تنظم تحت اشراف منظمة الامم المتحدة وذلك بطريقة منتظمة •

وتقدر الانعكاسات المالية لهذا القرار بمبلغ ٢٥٫٠٠٠ (خمس وعشرون الف) دولارا امريكيا) تمت كذلك المصادقة عليه •

وبخصوص الاقاليم الاخرى (جزر الكومورو وجزر سيشيل) فقد اعتمدت الجمعية العامة قرارات وجهت فيها نداءات الى السلطات المديرة لتسرع فى عملية تصفية الاستعمار من هذه الاقاليم •

(١٨)

وفي اطار الجهود المبذولة بشأن نزع السلاح تجدر الاشارة الى عديد من المبادرات والاقتراحات بشأن انشاء مناطق منزوعة من السلاح النووي التي تقدمت بها المجموعات الاقليمية ونذكر هنا ان منظمة الوحدة الافريقية قد درست الموضوع على اثر انشائها ولكن لم يحصل اي تطور في الموضوع وقد يكون من المرغوب فيه اتخاذ قرارات في هذا الصدد في الوقت الذي تقوم فيه عدة اقاليم باتخاذ التدابير لحمايتها من التأثيرات السلبية للطاقة النووية.

مسألة فلسطين :

لقد اعتبر الكثير من المراقبين ان اهم حدث خلال الدورة (٢٩) للجمعية العامة كان دون اي شك الاستماع الى خطاب السيد ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ورئيس وفدها الى الجمعية العامة وكان خطابه امام الجمعية العامة هاما. اعتبرته اغلبية المجموعة الدولية خطاب سلام باستثناء اسرائيل وحلفائها التقليديين وعلى اثر المداولات الهامة التي شاركت فيها عدة وفود افريقية اعتمدت الجمعية العامة قرارا باغلبية واسعة وينص القرار فيما ينص على منح صفة المراقب لمنظمة التحرير الفلسطينية واعتبر الكثير من الملاحظين ان منظمة الامم المتحدة بدأت بعد ٢٩ سنة من العالم تجاه الشعب الفلسطيني تسلك طريق العدل كما عبروا

عن املهم فى ان يستعيد الشعب الفلسطينى كل حقوقه الشرعية فى السنوات المقبلة وفى هذا المضمار فان مشاركة البلدان الافريقية ومساهمتها كانت جد نفسية مما ادى بالولايات المتحدة واحد قائمها الغربيين بالتحدث عن مؤامرة افريقية عربية واوروبية شرقية •

المسائل الاقتصادية :

واذا كانت الدورة (٢٩) للجمعية العامة قد اعتبرت فى سجل منظمة الامم المتحدة من بين اكثر الدورات غنى بالاحداث السياسية فان المسائل الاقتصادية لم تترك جانبا اطلاقا وفى الواقع فان هذه المسائل قد لفتت كثيرا نظارا لمندوبين الى هذه الدورة الا انها مع الاسف وكما جرت العادة على ذلك لم تلق القرارات الاقتصادية التى اتخذت نفس الصدى الذى لاقته القرارات السياسية فى الصحف ولم تخصص لها الصفحات الاولى •

وبالفعل فقد اتخذ مايقرب من اربعين قرارا تتعلق كلها بالميدان الاقتصادى والاجتماعى وتعتبر بعضها ذات اهمية بالغة بالنسبة لمستقبل العلاقات الاقتصادية الدولية •

والمجموعة الاولى من هذه القرارات تهم مسائل التجارة الدولية والتعاون بين البلدان النامية •

ORGANIZATION OF AFRICAN UNITY
ARCHIVES
REFERENCE
ORGANISATION DE L'UNITE AFRICAINE

ومن بين هذه القرارات تجدر الاشارة الخاصة الى القرار رقم ٣٣٠٩ (دورة ٢٩) الخاص بالمفاوضات التجارية متعددة الاطراف وفى هذا القرار تعتبر الجمعية العامة بصدد ان عبرت عن رأيها بشأن الوضع الاقتصادى الدولى الحالى ان اهداف المفاوضات التجارية متعددة الاطراف يجب ان ترمى الى توسيع حجم المبادلات وتحريرها فيما بين كل الدول وتحسين مستوى معيشة ورفاهية شعوب العالم وبالخصوص ضمان مزايا اضافية لتجارة البلدان النامية الدولية .

كما يشير القرار الى ضرورة الاتباع الكامل والفعلى كلما كان ذلك ممكنا وملائما لمعاملة خاصة لصالح البلدان النامية فى مختلف الميادين التى تغطيها المفاوضات وذلك لضمان مزايا اضافية لهذه البلدان .

كذلك يركز القرار على ضرورة تجنب المغالاة فى وضع القيود التجارية ويطالب فى هذا الصدد الدول المتقدمة ان تمتنع عن وضع تعريفات جمركية او عقبات اخرى او عن الزيادة من تأثيرها وخاصة بالنسبة للمنتوجات التى يعتبر تصديرها ذات اهمية حيوية للبلدان النامية وان تعرض فى اية حالة عن اتخاذ التدابير الفردية ذات الطابع العام او المحدد والتى ترمى الى الحد من مداخيل صادرات البلدان النامية .

كما طلبت الجمعية العامة بالحاح من البلدان المتقدمة التى وضعت اخيرا قيودا على وارداتها تؤثر بصفة سلبية على تصدير المنتوجات المصنوعة للبلدان النامية وترمز هذه البلدان بالخصوص ان توقف العمل بهذه القيود فى اقرب وقت ممكن ٠

وتجدر الاشارة ايضا الى القرار رقم ٣٢٤١ (دورة ٢٩) الخاص بالتعاون بين البلدان النامية وقد اخذت الجمعية العامة فى هذا القرار علما بعزم دول عدم الانحياز ودول نامية اخرى بوضع الظروف اللازمة لنموها الاقتصادى والسياسى المستقل والسريع وذلك بفضل جهودها المشتركة وتضامنها وتعاونها المتبادل وطلبت من الوكالات المختصة وهيئات الامم المتحدة الاخرى ان تواصل دعمها للتعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية ٠

وتم ايضا المصادقة على مجموعة قرارات خاصة بالمساعدة الدولية للبلدان التى وقعت ضحية الكوارث الطبيعية ومن بين هذه القرارات (١) القرار رقم ٣٣١٩ (دورة ٢٩) الذى يشير الى الاجراءات الخاصة المتعلقة بحاجيات البلدان النامية غير الساحلية وتدعو الجمعية العامة فى هذا القرار هيئات الامم المتحدة المعنية والمجموعة الدولية بما فيها بنوك التنمية الاقليمية ان تعطى عناية خاصة لمشاكل البلدان النامية غير الساحلية لدى تقديمها المساعدة للمشاريع القومية والاقليمية

والاقليمية الفرعية الخاصة بالبناءات التحتية ووسائل النقل. كما تطلب من كل الدول والمنظمات الدولية المعنية مساعدة البلدان النامية غيرالساحلية لتسهيل عليها تمتعها بحق المرور الحر من البحر واليه كما ستنص على ذلك الاتفاقيات الملائمة التى سيتم وضعها.

واشار قرار مماثل اخر الى ضرورة تنظيم مساعدة خاصة الى البلدان النامية غيرالساحلية.

وينص القراران رقم ٣٣٣٩ (دورة ٢٩) ورقم ٣٣٤٠ (دورة ٢٩) على تنسيق المساعدة الاقتصادية والمالية والفنية لحكومة غينيابيساو ولحكومات الدول التى ستحل محل الاقاليم الخاضعة للسيطرة البرتغالية.

ومن ناحية اخرى فان القرار رقم ٣٣٣٧ (دورة ٢٩) والخاص بالتعاون الدولى للكفاح ضد زحف الصحراء ينص على دعوة مؤتمر للامم المتحدة حول زحف الصحراء للانعقاد سنة ١٩٧٧ الكى يعطى دفعة جديدة للتعاون الدولى فى نطاق الكفاح ضد زحف الصحراء كما ينص نفس القرار على انشاء امانة مكلفة باعداد هذا المؤتمر وقد حددت لها المهام التالية :

أ - وضع خريطة عالمية للمناطق المصابة او التى قد تصاب بالهجرة زحف الصحراء.

ب — تقييم المعطيات والمعلومات المتواجدة بشأن زحف الصحراء واثارها على عملية النمو فى البلدان المصابة وذلك بتعبئة كل الخبرات الفنية المتوفرة لدى الهيئات العامة والخاصة فى الدول الاعضاء واللجوء خصوصا الى البحوث والدراسات التى تمت والجارية والتى ستتم مستقبلا فى نطاق الامم المتحدة •

ج — وضع برنامج عمل فعلى وشامل ومنسق للكفاح ضد زحف الصحراء وخاصة تزويد المناطق المعنية بطاقات علمية وفنية محلية ومستقلة •

كذلك تم اعتماد مجموعة اخرى من القرارات خاصة نشاطات برنامج الامم المتحدة للتنمية ومنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية وبرنامج الامم المتحدة البيئة •

واعتمدت قرارات اخرى حول مسائل السكان ووضع الغذاء العالمى وقد اعتمدت كل هذه القرارات دون معارضة ملحوظة ذلك انها لا تمس بالمبادىء المقدسة التى تشكل دعائم الاقتصاد الرأسمالى الغربى •

واهم قرار اتخذته الجمعية العامة فى دورتها (٢٩) بخصوص المشاكل الاجتماعية والاقتصادية هو ميثاق واجبات

وحقوق الدول الاقتصادية وتوضح هذه الوثيقة بطريقة تفصيلية وشاملة فى موادها الاربعة والثلاثين حقوق وواجبات الدول الاقتصادية وتشير الديباجة الى المبادىء والعناصر الاساسية التى تقوم عليها العلاقات الاقتصادية والسياسية بين الدول. وهذه المبادىء هى التالية :

١) سيادة الدول ووحدة اراضيها واستقلالها السياسى .

٢) المساواة فى السيادة بين الدول.

٣) عدم الاعتداء.

٤) عدم التدخل .

٥) المزايا المتبادلة والعادلة .

٦) التعايش السلمى .

٧) المساواة فى حقوق الشعوب وحق الشعوب فى تقرير مصيرها .

٨) حل النزاعات بالطرق السلمية .

٩) التعويض عن المظالم التى فرضت بالقوة والتى حرمت بلدا ما من موارد طبيعية ضرورية لنموه العادى .

١٠) التمسك بالالتزامات الدولية بحسن نية .

١١) احترام حقوق الانسان والحريات الاساسية .

١٢) واجب الدول بالتخلى عن السعى الى الهيمنه والى مناطق النفوذ .

١٣) تشجيع العدالة الاجتماعية الدولية.

١٤) التعاون الدولي من اجل التنمية.

١٥) حرية المرور من البحر واليه للبلدان غير الساحلية وفي اطار المبادىء الواردة اعلاه.

وقد تمت المصادقة على هذه الوثيقة على اثر اقتراع بالنداء بالاسم فكانت النتيجة ١٢٠ صوت لصالح القرار وامتنع ١٠ بلدان عن التصويت وهي النمسا وكندا وفرنسا وايرلندا وايطاليا واليابان واسرائيل ولاندا والنرويج واسبانيا واعترضت ٦ بلدان عليه وهي بلجيكا والمانيا الفيدرالية والدانمارك ولوكسمبورج والمملكة المتحدة والولايات المتحدة.

ويثير تحليل هذه النتيجة بوضوح ان شتى الدول الغربية قد امتنع عن التصويت او صوت ضد القرار بينما صادقت الاغلبية الساحقة عليه وتتكون من بلدان العالم الثالث والبلدان الاشتراكية.

واعتراض الولايات المتحدة الامريكية يساعد على فهم تهديدات كاتب الدولة هنري كيسنجر باحتلال ابار البترول بالشرق الاوسط اذا ما رأت امريكا ذلك ضروريا ملتجئا بذلك الى سياسة العهد البائد.

وان مثل هذا الموقف يجعل امكانية الدخول بحق فى عهد العلاقات الاقتصادية المنبثقة دوليا تبدو وكأنها حلم والداعى للقلق اكثر من تهديدات امريكا هو موقف البلدان المتقدمة بصفة عامة تجاه بلدان العالم الثالث •

ذلك ان المغزى الحقيقى من هذا الموقف السلبى هو نية عدم التعاون من اجل اقامة النظام الاقتصادى الدولى الجديد الذى نادت به الدورة غير العادية للجمعية العامة لمنظمة الامم المتحدة الخاصة بالمواد الاولية واعتبرته ضروريا لمستقبل السلام والامن فى العالم •

ومن البديهى ان يكون الكفاح من اجل عدالة اقتصادية اكبر واصعب واكثر تعقيدا من الكفاح من اجل التحرر السياسى •

وبالفعل فان كان فى امكان حركات التحرير ان تلجأ الى السلاح لتحطيم قيود النظام الاستعمارى الغاشم الظالم فسيكون من الصعب اللجوء الى نفس الوسيلة للقضاء على النظام الاقتصادى الحالى الذى تراقبه وتتحكم فيه البلدان المتقدمة •

لهذا فان الكفاح فى هذا الميدان سيكون دبلوماسيا وسياسيا وسيعتمد على الاقناع وعلى مبدأ وحدة مصير الانسانية جمعاء وضرورة التعاون والتضامن فيما بينها •

العلاقات بين الامانة العامة لمنظمة الامم المتحدة والامانة التنفيذية لمنظمة الوحدة الافريقية :

لقد تدعم التعاون بين الامانة العامة لمنظمة الامم المتحدة والامانة التنفيذية لمنظمة الوحدة الافريقية خلال الفترة تحت الدرس .

من ذلك ان الامين التنفيذى لمكتب نيويورك التابع لمنظمة الوحدة الافريقية قد صحب بعثة اللجنة الخاصة لمناهضة التفرقة العنصرية فى زيارتها لبعض بلدان اوروبا خلال شهر مايو سنة ١٩٧٤ وذلك بمبادرة من الامم المتحدة كما قام الامين التنفيذى بمهمة مماثلة مع بعثة مجلس الامم المتحدة لناميبيا التى زارت امريكا اللاتينية وقد سمحت هذه الزيارات لممثل منظمة الوحدة الافريقية بان يعرض مباشرة على الرأى العام فى هذه البلدان وجهة نظر منظمة الوحدة الافريقية حول الهدف من مثل هذه الزيارات .

وبالفعل فعلى اثر الزيارات لكل من هذه البلدان نظمت ندوات صحفية طرحت اثناءها الاسئلة حول منظمة الوحدة الافريقية واهدافها وانجازاتها والصعوبات التى تعترضها .

وفى اطار تدعيم العلاقات بين المنظمتين وبمبادرة من الامين العام لمنظمة الامم المتحدة فقد قرر برنامج الامم المتحدة للتعليم

فى جنوب القارة الافريقية السماح للممثل عن الامانة التنفيذية بحضور اجتماعاته بصفة مراقب وسيسمح ذلك لممثل منظمة الوحدة الافريقية فى نيويورك بمتابعة نشاط هذا البرنامج الذى لم تحصل منظمة الوحدة الافريقية بشأنه الا على قليل من المعلومات •

وفى اطار اخر فقد قبلت لجنة مجلس الامن الخاصة بالعقوبات ضد جنوب روديسيا الذى لايحضر اجتماعاتها سوى اعضاء مجلس الامن قد قبلت منظمة الوحدة الافريقية بصفة مراقب •

ومن ناحية اخرى فقد عمل الامين العام لمنظمة الامم المتحدة واعضاء مكتبه خلال هذه الفترة بتعاون وثيق مع الامانة التنفيذية وكانت هنالك مشاورات منتظمة تكاد تكون يومية كلما طرحت مسألة افريقية امام منظمة الامم المتحدة •

وافضل دليل على حسن العلاقة بين الامانة العامة لمنظمة الامم المتحدة والامانة التنفيذية لمنظمة الوحدة الافريقية مسألة تعيين المدير التنفيذى لمنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية (ففى اطار تنفيذ قرار مؤتمر القمة الخاص بهذه المسألة جدد الامين العام لمنظمة الوحدة الافريقية اثناء اقامته بنيويورك الى الامين العام لمنظمة الامم المتحدة رغبة البلدان الافريقية فى المحافظة على هذا المنصب الا انه عندما تم اشعار الامين العام لمنظمة الامم المتحدة بقرار الدول الافريقية كانت

مجموعة امريكا اللاتينية قد قدمت بعد مرشحها لنفس المنصب . وكان من الضروري حينها على المجموعة الافريقية ان توضح لمجموعة امريكا اللاتينية الموقف الافريقي من ناحية المبدأ وهو ان افريقيا غيرممثلة بطريقة ملائمة على مستوى ادارة هيئات الامم المتحدة ولهذا فهي تلح على المحافظة على هذا المنصب بالرغم من كل ذلك فقد اصرت مجموعة امريكا اللاتينية من جهتها وبعد مفاوضات طويلة وصعبة واجتماعات عديدة بين المجموعتين من ناحية وبين المجموعتين والامين العام من الناحية الاخرى تم التوصل الى حل وتم انتخاب مرشح افريقيا السيد عبد الرحمن كان دون اعتراض عليه .

ولم يتم ذلك الا بعد اتفاقية جانتلمان (اواتفاقية ثقة) مع مجموعة امريكا اللاتينية تعهدت فيها المجموعة الافريقية بتأييد مرشح امريكا اللاتينية لمنصب امين عام برنامج الامم المتحدة للبيئة عندما يصبح شاغرا .

النشاطات الادارية والاعلامية للامانة التنفيذية :

وبالاضافة الى النشاطات المشار اليها اعلاه فان الامانة التنفيذية كان لها نشاط اداري كبير خلال هذه السنة وذلك بالرغم من عدد موظفيها المحدود .

فقد غطت بطريقة ناجحة اجتماعات المجموعة الافريقية الاربعين واعدت محاضر جلسات ٣٩ اجتماعا وزعت على كل البعثات الدائمة . ومن ناحية اخرى فان الامين التنفيذى ومساعده قد القوا اكثر من عشرين محاضرة عن منظمة الوحدة الافريقية فى العديد من الجامعات الامريكية ولمختلف مجموعات الطلبة والعسكريين ورجال الاعمال الزوار وفى الاذاعة والتليفزيون .

وفى هذا الاطار شارك الامين التنفيذى بصفة مراقب فى المؤتمر السنوى الحادى عشر لمراكز فرص التصنيع باطلنطا (ولاية جيورجيا) من ٢ الى ٥ فبراير سنة ١٩٧٥ ويتزعم هذه المنظمة فيرالسياسية القس ليون سليفان ومن اهدافها :

أ ـ تدريب المساكين من بين افراد مجموعات الاقلية فى الولايات المتحدة كالسود والبورتو ريكيون والفقراء من البيض الذين يعتبرون من نفس الطبقة الاجتماعية كالسود .

ب ـ انشاء فرص العمل لهؤلاء المدربين وتشغيلهم فى الصناعة .

ج ـ وقد شارك فى مؤتمرهذا العام ١٢٠٠ مندوب جاءوا من ١٢٠ مدينة يمثلون ٤٧ ولاية تعمل فيها هذه المنظمة .

وقد القى الرئيس فورد خطابا فى هذا المؤتمر كما حضره ٤ ولاة وعدد من شيوخ الكونجرس وبعض رؤساء الشركات الكبيرة (كشركة البرق والهاتف الامريكية أ . ت . ت) وجولف اويل وجنرال موتورز الذين تحدثوا

جميعـــا كمدعوين شرف •

وقد وزعت عدة جوائز على المستوى القومى وفاز بالجائـــــزة الدوليـــة (جائزة والف بونش) رئيس حركة توليمو سامورا مايكل لمساهمتـــه النفسيـــة والمثلى فى كفاح تحريرالشعوب الافريقية •

وتجدر الاشارة الى ان هذه المنظمة كانت قد منحت جائزة تحـــرير افريقيا سنة ١٩٧٢ الى منظمة الوحدة الافريقيـة للدور الفريد الذى تقـــوم به خدمة لكفاح تحريرافريقيا ولتدعيـم الوحدة الافريقية •

وحضرهذا المؤتمر سفراء ودبلوماسيون معتمدون بنيويورك وواشنجتون والاحتفال باليوم الدولى الذى ممثل منظمة الوحدة الافريقيـة محاضـــــــرة حول اهداف المنظمة وانجازاتها والمشاكل التى مازالت تعترضها وتعتـــرض الدول الافريقيـة وقدحيا المندوبون هذه المحاضـرة كمساهمة كبيـرة من اجل تفاهـم اكبر بين منظمة الوحدة الافريقيـة والولايات المتحدة الامريكية •

كذلك تجدر الاشارة الى ان هذه المنظمة لها نشاط فى اربـــــع دول افريقيـة حيث تنتشى مشاريع نموذجيـة وانهـا تنوى فتح مراكـــز لها فى ٦ بلدان افريقيـة اخرى فى الاشهرالقادمة •

والشعور الذى ساد المندوبين الافريقيين فى هذا المؤتمر ان هذه المنظمة تحمل الكثير من اجل السود فى امريكا وفى افريقيا وانه يجـــــــب تشجيعهـا •

خاتمة وملاحظات عامة :

تجدر الاشارة قبل ان نختتم هذا التقرير الى المناقشات التى دارت فى الجمعية العامة حول البند ٢٠ من جدول الاعمال :تدعيم دور الامم المتحدة فى الحفاظ على السلام .

فقد اغتنم الاربعون وعلى رأسهم الولايات المتحدة الامريكية فرصة مناقشة هذا البند ليهاجموا بطريقة عنيفة وغيرمتوقعة بلدان العالم الثالث والانتصارات التى حققتها خلال الدورة .

وتحدثوا عن الاغلبية الميكانيكية والاغلبية الجائرة مشيرين بذلك الى نتائج المنهج الديمقراطى الذى لم يعودوا يؤمنون به والسبب فى انفجار هذا الغضب وماحققته دول العالم الثالث من انتصارات فى مسألة فلسطين وسياسة التفرقة العنصرية لجنوب افريقيا وقرار الجمعية العامة بطرد وفد جنوب افريقيا من دورتها ٢٩ والقرارات الاقتصادية وخاصة اعتماد ميثاق حقوق وواجبات الدول الاقتصادية . الا ان دول العالم الثالث وعلى رأسها الدول الافريقية وقفت فى وجه تحدى الدول الغربية ونددت بهذا الموقف المتقادم والمنافق من طرف الغربيين الذين يصرحون بانهم دائما على استعداد للكفاح من اجل الدفاع على الديمقراطية ولايقومون بذلك الا عندما يكون الامر فى خدمة مصالحهم ولايترددون فى التنكر لنفى المبدأ حين لايخدم هذه المصالح .

ومايمكن ان نلاحظه على اثر هذه المناقشات ان العالم الغربي لم يعد في مقدرته ان يحكم بقية العالم كما كان الامر منذ بضع سنوات سنوات المذنبين في الارض لان هؤلاء اى بلدان العالم الثالث قد اصبحوا واعين بقوتهم .

وان للبلدان الافريقية التى تشكل المجموعة الافريقية في الامم المتحدة دور كبير في هذا الرمى المتزايد .

وان هذه المجموعة الافريقية لتتقوى وتتدعم على مر السنين وتكاد تصبح اليوم المركز الحساس والمحرك لكل القرارات الهامة التى يتم وضعها او مناقشتها داخل هذه المجموعة قبل عرضها على الجمعية العامة .

والدليل على ذلك ان المجموعة الافريقية قد استمعت خلال هذه الدورة وبناء على طلب منهم الى كل من وزير خارجية ووزير التنسيق الاقليمى للبرتغال والى نائب رئيس وفد منظمة التحرير الفلسطينية ومندوبى تركيا واليونان بشأن مسألة قبرص ومندوب اسبانيا بشأن مسألة الصحراء الاسبانية ومندوب حكومة جزر الكومورو المستقلة ذاتيا وان كل هذه الوفود التقت بالمجموعة الافريقية لتحصل على تعاونها وتفهمها للمشاكل الخاصة بها ولمواقفها في شأنها وستبقى المجموعة الافريقية كالمعتاد تتميز بتماسكها وحيويتها ويقظتها واستعدادها لمواجهة كل مايحدث ..

ORGANIZATION OF AFRICAN UNITY
Secretariat
P. O. Box 3243

منظمة الوحدة الافريقية
السكرتاريه
ص. ب. ٣٢٤٣

ORGANISATION DE L'UNITE AFRICAINE
Secretariat
B. P. 3243

Addis Ababa اديس ابابا

CM/656 (XXV)
Annex I.

مرفق "١"

الترشيحات الافريقية

لمختلف المنظمات الدولية

CM/656 (XXV)
Annex I.

Page (1)

تهدى وزارة خارجية جمهورية اوغندا تحياتها الى الامين العام لمنظمة الوحدة الافريقية . وتتشرف بالاحاطة بأن اوغندا تود شغل منصب رئيس الجمعية العامة التاسعة والعشرين لمنظمة الصحة العالمية .

وكما هو معروف لدى الدول الاعضاء فأنه من المقرر انتخاب رئيس الجمعية العامة التاسعة والعشرين لمنظمة الصحة العالمية في جنيف في مايو ١٩٧٦ ووفقا لنظام التناوب المعمول به في منظمة الصحة العالمية فيما يتعلق بالمناصب الاقليمية فأن منصب رئيس الجمعية العامة القادمة يعد من نصيب مرشح من المنطقة الافريقية . وخلال اجتماعات الجمعية السابقة في جنيف اعربت اوغندا بالفعل عن رغبتها في شغل منصب رئيس الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة والغرض من هذه المذكرة هو تكليف الامانة العامة بالقيام بابلاغ جميع الدول الاعضاء في المنظمة الافريقية ان اوغندا تتقدم بالترشيح لهذا المنصب .

وترجو وزارة خارجية جمهورية اوغندا الامانة العامة ان تتكرم بعرض هذا الامر على الدورة الخامسة والعشرين لمجلس الوزراء للحصول على التأييد اللازم لهذا الترشيح .

وتغتنم وزارة خارجية جمهورية اوغندا هذه الفرصه لتعرب للامين العـــام لمنظمـة الوحدة الافريقيـة عن أسمى آيات التقديـر .

كمبالا ١٧ يوليو ١٩٧٥

الامين العام لمنظمة الوحدة الافريقيـة

كمبـــــالا

AFRICAN UNION UNION AFRICAINE

African Union Common Repository **http://archives.au.int**

Organs Council of Ministers & Executive Council Collection

1975-07

Report of the Administrative secretary General on the Activities of the African Group to the United Nations

Organization of African Unity

Organization of African Unity

https://archives.au.int/handle/123456789/9388

Downloaded from African Union Common Repository